تشريعات المكتبات الجامعية: دراسة مقارنة

تعد المكتبة الجامعية من بين المرافق الحضارية التي من شأنها أن تلعب دورا بارزا في التحسين من المستوى الجامعي من جهة، وتطوير البحث العلمي من جهة أخرى، وذلك تبعا للتطورات التي عرفتها في وظائفها وأعمالها عبر مرور الزمن، فبعد أن كانت بدايتها مجرد مكان لحفظ الإنتاج الفكري، ووضعه وفي متناول الباحثين، أصبح عليها الآن التماشي مع متغيرات العصر، وصارت خلية نشطة، حية، متجددة، ومركزا ضروريا في عمليات حفظ المعلومات، وتنظيمها وتحليلها، ونشرها، على المستوى الجامعي والاكاديمى وهو ما يواكب الاتجاه الحديث فى الحكم و التعرف على ترتيب الجامعات على مستوى العالم

والمكتبات الجامعية يمكن أن تلعب دوراً تنموياً رائداً بمجتمعها المحلي، بتقديم الدعم البشري والمادي للمساهمة في حل بعض المشكلات المرتبطة بمحو الأمية الألفبائية أو أمية الحاسب، أو تلك المرتبطة بتطوير البحث العلمي من خلال توفير إمكانية الدخول على قواعد البيانات وتقديم الدعم اللازم للتدريب على الإبحار بتلك القواعد وكيفية الوصول للمعلومات المطلوبة، وكيفية إدراج الاستشهادات المرجعية لما يتم اقتباسه من مصادر المعلومات المتاحة ببيئة المشابكة الإلكترونية.

و لا يمكن للمكتبات التى توفر مصادر المعلومات ان تؤدى ذلك الدور الا بوجود اللوائح و التشريعات التى تنظم العمل داخل المكتبات لذلك جاءت اهمية تلك الدراسة فى التعرف على التشريعات المكتبات الجامعية فى مصر و العالم من خلال حصر لتشريعات لمكتبات الجامعات التى تقع ضمن افضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم واضعا فى الاعتبار توزيع ذلك على قارات العالم

١- التعرف على التشريعات المكتبات الجامعية بمصر و العالم

٢- التعرف على نقاط القوى و الضعف فى تشريعات المكتبات الجامعية موضع الدراسة

محاولة وضع تصور لما يمكن أن تكون عليه تشريعات المكتبات الجامعية فى مصر بوجه عام و جامعة الفيوم بشكل خاص فى ضوء الواقع الجديد للحكم على مؤسسات البحث العلمى و دخول الجامعات سباق الفوز بافضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم ، وفى ضوء بعض الحلول التى جربت فى الدول موضع الدراسة